باليوم العربي لحقوق الإنسان ليؤكد رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - التي أعلن عنها، وأكدت أهمية التواصل الحضاري والحوار بين أتباع الأديان والثقافات لتعزيز التعاون الإنساني، وإزالة الحواجز النفسية والتاريخية التي تراكمت خلال عقود من الزمن، وسببت جفوة حادة في علاقات الأمم والحضارات، وكانت عاملاً رئيساً لإشعال فتيل الصراعات، وخلق الأزمات، والترويج لحملات التخويف من الإسلام التي خطط لها مروجو الكراهية لخلق نزاعات مدمرة.

وقد وجَّه خادم الحرمين الشريفين من قِبَلة المسلمين مكة المكرمة نداء للتعايش السلمي، والتعاون الإيجابي، وتحقيق الأمن العالمي، والحوار البناء بين أتباع الأديان والثقافات؛ لينعم الأفراد بحقوقهم، وتنعم البلاد باستقرارها وأمنها.

خريطة طريق لحقوق الإنسان العربي

تنفيذاً لما أقرته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية باعتماد يوم عربي لحقوق الإنسان، واختيار يوم ١٦ مارس من كل عام كيوم عربي لحقوق الإنسان؛ احتفل العالم العربي بالذكرى الخامسة لليوم العربي لحقوق الإنسان، رافعاً شعار (الحوار والتسامح لتعزيز حماية حقوق الإنسان).

تنبع أهمية هذا الشعار الذي رُفع هذا العام مما يشهده العالم العربي من آلام وجراح في كثير من أجزاء الوطن العربي، فما زالت انتهاكات حقوق الإنسان تصيب أهل الشام عبر جراح ومصائب ومذابح لا تكف ولا تفرق بين رجل وامرأة، ولا صغير ولا كبير، يندى لها جبين مرتكبيها والصامتين عليها خجلاً!

إن العالم العربي إذ يحتفل باليوم العربي لحقوق الإنسان، لهو أحوج ما يكون إلى تطبيق وتنفيذ شعار هذا العام (الحوار والتسامح لتعزيز حماية حقوق الإنسان)؛ حتى يحوله إلى حقيقة على أرض الواقع، ليجد الناس دعوة صادقة إلى الحوار البناء الذي يقرب المسافات، ويوحد الصفوف، ويقطع شُقة الخلاف.

ثم يأتي قبل الحوار وبعده التسامح والترابط بين أبناء الشعوب العربية عامة، وبين الشعب الواحد في كل بلد بصفة خاصة، ثم يلي ذلك نبذ الخلافات والتخلص من الانقسامات، وترسيخ الحب والانتماء، عوضاً عن البغضاء والكراهية والأحقاد التي لبَّدت حياة الشعوب بالخلافات والشحناء والمحن.

إن العالم العربي كجزء من العالم الحر، تتوق شعوبه المخلصة إلى حوار يُفضي إلى التسامح والمحبة لينشأ أبناؤه متحابين متآلفين تجمعهم كلمة سواء، فلا ينفذ من بينهم عدو متربص، ولا حاقد ملتمس للعثرات.

إن الحوار الجاد المبني على فهم منظومة الحقوق والواجبات، وأن يقوم كل مسؤول - فضلاً عن كل مواطن - بدوره المنوط به، إن حواراً كهذا لهو مطلب ديني وضرورة إنسانية؛ إذ لا تخلو الحياة الكريمة - أحياناً - من القلق والخوف والتوجس، فيأتي هذا الحوار الهادف داعياً إلى نشر التسامح والمحبة بين الراعي والرعية، القائم على التواصي بالحق والصبر عليه، وأداء الحقوق إلى أصحابها، عند ذلك تنعم الشعوب بظلال وارفة من الدفء والتعاون والمحبة، وعندها تسعد المجتمعات وتتقدم وتعلو رايتها خفاقة بين دول العالم.

وإذا تم الحوار، يأتي التسامح - في بعض ما نراه من حقنا - ليحدث شيئاً من التنازل من كل الأطراف لتنجو سفينة المجتمع وتصل إلى بر الأمان.

إن الاحتفال بهذا اليوم كل عام يتحول إلى ما يشبه المراجعة السنوية؛ إذ تقوم كل دولة من الدول العربية بدراسة إنجازاتها أو إخفاقاتها باستمرار كل عام فيما يخص حقوق الإنسان العربي، سواء كان مواطناً أم مقيماً، ويتحول كذلك إلى قاسم مشترك يُبرز مدى تعاون الدول العربية، واهتمامها بحقوق الأفراد والجماعات، ومرجعاً لتبادل الأفكار والإنجازات لدعم حقوق الإنسان فيها.

إن من أهم ما يميز الاحتفال العربي بهذا اليوم خصوصيته بالنسبة للدول العربية، وفقاً للقيم الإنسانية النبيلة المستمدة من نور كتاب الله - تعالى - وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - بالإضافة إلى الرصيد الحضاري للأمة في تعاملها مع الإنسان، واحترام كرامته، وصيانة كيانه الإنساني، ضمن إطار الهوية العربية المشتركة؛ من حيث الانتماء الحضاري والتاريخ المشترك، وإيماناً بالمبادئ الرصينة التي نصَّ عليها الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

إن الدول العربية من مشارقها إلى مغاربها يجمعها الدين القيم، واللغة الفريدة، ورفيع العادات والتقاليد المشتركة، ويعد العالم العربي مهداً لرسالات السماء؛ ولذلك فإن الحاجة إلى يوم عربي لحقوق الإنسان تأتي كل عام تتويجاً لهذا الرصيد الحضاري المشترك، الذي يميز الدول العربية عن بقية دول العالم.

إعداد: إسلام داود

د. هادي اليامي*

الميثاق العربي لحقوق الإنسان

تعكس إرادة المملكة وعزمها على تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان، تبلور الاهتمام العربي المتنامي بمجال حقوق الإنسان في عدة إرادات عكست مدى الهاجس الفعال في بناء منظومة قانونية عربية تتناول حقوق الإنسان بشكل ممنهج ومقنن، وكان من أبرز ذلك: إعداد وصياغة الميثاق العربي لحقوق الإنسان..

ويعد هذا الميثاق جزءاً من خطة عربية ترمي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتبحّر في طرق المعرفة بحقوق الإنسان وآلية تناولها، فضلاً عن تطبيقها وتقنينها.

وقد باشرت المملكة العربية السعودية بما لها من ثقل ومكانة دولية، المشاركة في صياغة هذا الميثاق في إطار جامعة الدول العربية، بما يتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية، وقد أكدت إرادتها واهتمامها المتولدين من إيمانها بأن حقوق الإنسان جزء من المبادئ الخالدة للدين الإسلامي في الأخوة والمساواة والتسامح، حيث جاءت مصادقة مجلس الشورى على كافة بنود الميثاق في فبراير لسنة ٢٠٠٨م..

وقد تضمن الميثاق ٥٣ مادة جاءت في مجملها شاملة ومنسجمة مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتهدف في الأصل إلى تحقيق غايات وضع حقوق الإنسان في الدول العربية ضمن الاهتمامات الوطنية الأساسية وتنشئة الإنسان في الوطن العربي على الاعتزاز بهويته والوفاء لوطنه، أرضاً وتاريخاً، وترسيخ المبدأ القاضي بأن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة. وقد منح الميثاق للإنسان الحق في... الالتجاء إلى مناحي العدالة الوطنية إذا وقع عليه ظلم، كما تناول حظر العنف ضد المرأة في العالم العربي، وحظر الاتجار بالأشخاص والاتجار بالأعضاء البشرية.

وأكد الميثاق في أكثر من موضع أهمية مفهوم التسامح، كما تعرض لحقوق المتهم واستفاض في حفظها ورعايتها، وقد كان مما نص عليه الميثاق: «الحق في الحرية والأمن الشخصي»، و«حق المتهم عند الاستيقاف»، و«حق المتهم في محاكمة عادلة»، و«المعاملة الإنسانية للمتهمين المحرومين من حريتهم»، و«حق المتهم في التعويض عن إساءة استعمال السلطة»، و«حقوق المتهمين الأحداث».

وأورد الميثاق ضمانات متعلقة بحقوق المتهم، والتي من أهمها: تحقيق المحاكمة العادلة من المساواة أمام القضاء، وضمان استقلال القضاء، وعدم تجريم أو معاقبة أي متهم إلا بنص جنائي، وقرينة البراءة، وحق الدفاع، والحق في المحاكمة أمام القضاء الطبيعي.

وتأطير ما سبق لغاية واحدة هي فاعلية وتنفيذ مواد الميثاق، ومما هو جدير بالذكر أن تلك الفاعلية تنتج عن صدق الدول في تبني تطبيقها، وقد التزمت المملكة العربية السعودية بذلك، بل وبمراجعة الأنظمة للتأكد من انسجامها مع اتفاقيات حقوق الإنسان عامة، وفي ذلك نص المادة (٧٠) من النظام الأساسي للحكم والذي ينص على «أن تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية»، وبناء على ذلك فإن أي معاهدة أو اتفاقية دولية يوافق عليها بموجب مرسوم ملكي تعد أحكاماً نافذة، ويجوز بالتالي أن تستند إليها المحاكم... استناداً مباشراً في أحكامها... وما زلنا في اللجنة نتطلع إلى مبادرة باقي الدول العربية للمصادقة على الميثاق، وعلى هذا تتحقق الغاية وتكون النتيجة.

* عضو مجلس الهيئة